المظهر الأول: أن منطلقه ليس العامل ولا المعمول، والمظهر الثانى: أنه مزج مسائل النحو بمسائل الصرف مزجاً تاماً وبذلك خلا كتابه من الاضطراب المنهجى.

ومع أن الزمخشرى لم يتخذ العامل أو المعمول منطلقاً للتصنيف العام فإنه لم يستطع الفكاك منهما إذ عاد إلى المعمول فى قسم الأسماء عند تناوله لوجوه إعراب الاسم فذكر المرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات ثم التوابع، كما عاد إلى العامل فى قسم الأفعال عند تناوله للفعل المتعدى وغير المتعدى وأفعال القلوب، والأفعال الناقصة وأفعال المقاربة.

وكان الزمخشرى متأثراً بفكر عبد القاهر ومنهجه فى (دلائل الإعجاز) تأثره به فى قضية النظم نلمس ذلك واضحاً عند تفسيره لقول الله تعالى: «إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أن أقذفيه فى التابوت فاقذفيه فى اليم فليلقه اليم بالساحل يأخذه عدو لى وعدو له، وألقيت عليك محبة منى ولتصنع على عينى»[1]. يقول الزمخشرى: (.... والضمائر كلها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة لما يؤدى إليه من تنافر النظم.

فإن قلت المقذوف فى البحر هو التابوت، وكذلك الملقى إلى الساحل. قلت: ما خبرك لو قلت: المقذوف والملقى هو موسى فى جوف التابوت، حتى لا تفرق الضمائر فينافر عليك النظم الذى هو أم إعجاز القرآن والقانون الذى وقع عليه التحدى ومراعاته أهم ما يجب على المفسر[2].

ومن هنا يتبين أن تأثر الزمخشرى بعبد القاهر واضح فيما يتصل بقضية (النظم) واقتناعه بأفكاره التى صاغها من واقع القانون النحوى حيث أوجب مراعاته وبنى عليه عمد نظريته.

ومما لا يخفى علينا أن الزمخشرى إمام فى النحو وله فيه مصنفات ، وأن أصل ثقافته نحوية وقد ضمن تفسيره الكشاف العديد من آراء النحاة، وكان

---

(١) سورة طه - آية ٣٨، ٣٩.

(٢) الكشاف - دار الكتاب العربى - ج ٣ - ص ٦٣ - ط بيروت (د.ت).